بيت الزكاة يفتتح أعمال ندوة البحرين

بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف البحرينية

«بيت الزكاة» يفتتح أعمال الندوة 27 لقضايا الزكاة المعاصرة في البحرين

لقطة جماعية للمشاركين

الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة متحدثاً

افتتح بيت الزكاة أمس الأربعاء أعمال الندوة السابعة والعشرين لقضايا الزكاة المعاصرة بالتعاون والتنسيق مع صندوق الزكاة والصدقات التابع لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف البحرينية وبمشاركة عدد من العلماء الشرعيين والاقتصاديين والمحاسبين.

وبهذه المناسبة أعرب وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين الشقيقة راعي الحفل الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة سعادته لعقد هذه الندوة في المملكة بلد التعايش والمحبة والسلام.

موضحا أن الزكاة حظيت بالعناية والتفصيل والبيان الظاهر في الكتاب والسنة كونها عبادة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وركن من أركان الدين الحنيف.

وأضاف الشيخ علي بن عبدالله الخليفة بأن الحكومة البحرينية بقيادة الملك حمد بن عيسى آل خليفة تولي أهمية بالغة لأمور ديننا الحنيف، وسعت دائما إلى تأصيلها وإقامتها في النفوس عن طريق الحث عليها عبر منصات الوعظ والإرشاد تارة، وتارة أخرى من خلال سن القوانين التي تعضد ما جاءت به شريعة الإسلام من حث على التكافل والشراكة المجتمعية.

ومن جانبه ألقى مدير عام بيت الزكاة الكويتي محمد فلاح العتيبي كلمته التي بين فيها أن بيت الزكاة يعقد في كل عام مثل هذه الندوات العلمية ويدعوا لها كوكبة من علماء الأمة المتخصصين ليبحثوا ويتدارسوا ما يستجد من مسائل الزكاة المعاصرة وإصدار التوصيات والفتاوى الشرعية بخصوصها التي أصبحت ولله الحمد مرجعا أساسيا لمؤسسات وصناديق الزكاة في العالم الإسلامي.

وأضاف العتيبي أن هذه الندوة تسعى لخدمة شريعتنا السمحاء من خلال مواكبتها لمستجدات وتطورات عصرنا الحاضر والعمل على معالجة الكثير من أحكام قضايا الزكاة المعاصرة التي حدثت بعد تطور الأنظمة المالية، وأصبح لا بد من دراستها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، والإفادة مما يحفل به الفقه الإسلامي من صيغ وأساليب تلائم كل عصر وبيئة بعيداً عن الوقوع في المحرّمات أو ملابسة الشبهات أو منع الحقوق عن أصحابها أو انتقاصها بجهل حدودها ومعالمها.

وأوضح أن بيت الزكاة استطاع بعد أن شق طريقه بخطى ثابتة، ونجاح متميز، ومشهود، أن يكون محطّ أنظار مؤسسات الزكاة الأخرى في مشارق الأرض ومغاربها، تسير على دربه وتهتدي بنهجه.

كما ألقى رئيس الامانة العامة لندوات قضايا الزكاة المعاصرة ورئيس الهيئة الشرعية في بيت الزكاة الدكتور خالد شجاع العتيبي كلمته التي قال فيها أن من مظاهر ديننا الإسلامي و محاسنه وسماته العظيمة الرفيعة ما كان من فرض الزكاة، التي يظهر من خلالها التكافل بين أبناء المجتمع المسلم، بين الأغنياء و الفقراء، مما يورث المحبة و المودة وسلامة الصدور، ورفع المعاناة و تحقق المواساة، مضيفا أن بيت الزكاة قد أخذ العهد منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا أن يقوم بدوره في خدمة فريضة الزكاة في مجالات شتى، ومن ذلك إقامة ندوات قضايا الزكاة المعاصرة لمعالجة المشكلات و إيجاد الحلول والبحث في المستجدات.

موضحا أن بيت الزكاة وصل اليوم إلى الندوة السابعة والعشرين، و التي خصصت لبحث عدة قضايا في الزكاة رأت الهيئة الشرعية الحاجة إلى بحثها و النظر فيها، وهذه الموضوعات هي:

موضوع معالجة فقهية لبعض إشكالات حساب زكاة شركات التأمين التكافلي.

موضوع المستجدات الفقهية في مصرف العاملين على الزكاة.

3- موضوع زكاة الودائع الاستثمارية.

وعقدت الندوة في اليوم الأول لفعالياتها جلستين خصصت الأولى لتقديم ومناقشة بحوث موضوع معالجة فقهية لبعض إشكالات حساب زكاة شركات التأمين التكافلي قدمها كل من الأستاذ الدكتور عبد العزيز القصار والدكتور محمد الفزيع و الدكتور سليمان الجويسر والدكتور علي نور.

وقال الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القصار أن التأمين التكافلي من الأنشطة التي قدمتها المالية الإسلامية، وأشار القصار انه عمد إلى دراسة بعض القضايا الفقهية الخاصة بشركات التأمين التكافلي التي ينبني عليها التصور الفقهي للإشكالات الواردة في موضوع حساب زكاة شركات التأمين التكافلي.

وقال الأستاذ الدكتور محمد الفزيع أن الفقه المعاصر وضع المعايير الشرعية والمحاسبية التي تخص زكاة عامة الأنشطة التجارية المعاصرة–ومنها الشركات المساهمة، واستقر القول لدى المعاصرين على وجوب الزكاة فيها– من حيث الإجمال، إلا أن بعض الشركات المساهمة لها طبيعة خاصة تؤثر في طريقة حساب زكاتها، فشركات التأمين التكافلي تتميز عن غيرها من الشركات المساهمة بأنها تدير حسابين، أحدهما: يمثل موجودات المساهمين، وأما الثاني: فيمثل ملكية حساب المشتركين، وما يتبع هذا الفصل بين الحسابين من إجراءات محاسبية وشرعية، مما يؤثر بطبيعة الحال في حساب زكاة هذين الحسابين، ونظراً لاختلاف طريقة حساب زكاة شركات التأمين التكافلي فقد أفردت لها ندوة قضايا الزكاة المعاصرة معالجة زكوية مستقلة من الناحيتين الفقهية والمحاسبية.

ومن جانبه أكد الدكتور سليمان الجويسر على أهمية التأمين التكافلي في المصرفية الإسلامية إلا أن طريقة حساب زكاة شركات التأمين التكافلي لم تحظ بدراسة فقهية معمّقة على الوجه المطلوب، والأموال في شركات التأمين التقليدي والتعاوني تنقسم إلى قسمين القسم الأول الأموال التي يتكون منها رأس مال شركة التأمين والقسم الثاني الأموال المدفوعة من قبل حملة الوثائق والمتجمعة في الحساب المختص بهم.

◆ آل خليفة: الحكومة البحرينية تولي أهمية بالغة لأمور ديننا الحنيف

◆ العتيبي: الندوة تسعى لخدمة شريعتنا السمحاء من خلال مواكبتها لمستجدات وتطورات عصرنا الحاضر

محمد فلاح العتيبي

وتحدث الدكتور علي نور أنه بحث في دراسته عددا من المسائل المتعلقة بزكاة شركات التأمين بأنواعها، وقد قسم بحثه إلى تعريف التأمين وأنواعه، والاجتهادات الجماعية ذات الصلة بزكاة شركات التأمين التقليدية (التجارية)، وزكاة شركات التأمين التكافلي، والمعالجة المحاسبية لزكاة تلك النوعين.

وفي الجلسة الثانية تم تقديم ومناقشة أبحاث المستجدات الفقهية في مصرف العاملين على الزكاة والتي قدمها كلا من الاستاذ الدكتور محمد خالد منصور ، والأستاذ الدكتور علي الراشد ، والدكتور أحمد باجي العنزي .

وأشار الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور في بحثه إلى أن البحث الفقهي المتجدد في فريضة الزكاة الشرعية؛ واجب شرعي متعين على فقهاء العصر وعلمائه، والباحثين في الفقه الإسلامي وأصوله، خاصة تلكم الموضوعات الفقهية في الزكاة المعاصرة، وقد تطورت أشكال الأموال، ونمت صور الاستثمار، وتنوعت وسائل تحصيل الأموال وعدها وتقييمها.

وأوضح منصور أن هناك قواعد عامة مهمة فيما يتعلق فيما يستحقه العاملون على الزكاة، والتي يلزم مراعاتها عند العمل بمصرف العاملين على الزكاة من الناحية العملية، ومن أبرزها الأصل فيما يستحقه العاملون على اختلاف أعمالهم أساسها: حاجة العمل المباشر المتعلق بالزكاة إلى ذلك، مما يستلزم الاعتدال والاقتصاد في الإنفاق من مصرف العاملين على الزكاة إلى أدنى حد يؤدي على تحقيق المقصود.

من جانبه قال الأستاذ الدكتور علي الراشد في بحثه الذي قدمه أن العاملين على الزكاة هم كل من يعينهم أولياء الأمور في الدول الإسلامية أو يرخص لهم أو تختارهم الهيئات المعترف بها من السلطة أو من المجتمعات الإسلامية للقيام بجمع الزكاة وتوزيعها وما يتعلق بذلك من توعية بأحكام الزكاة وتعريف بأرباب الأموال وبالمستحقين ونقل وتخزين وحفظ وتنمية واستثمار ضمن الضوابط والقيود التي أقرت في التوصية الأولى من الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة.

وأشار الراشد إلى أن جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين من الأعمال التي يقوم بها العاملون على الزكاة؛ وتوفر الأجهزة والمؤسسات التابعة للدولة كل ما من شانه تيسير ومساعدة أصحاب الاموال لكي يخرجوا زكاة أموالهم ويتم توزيعها على المحتاجين من مستحقي الزكاة.

وأخيراً ألقى الدكتور أحمد العنزي بحثه الذي أشار فيه إلى أن الجهات المخول لها جمع الزكاة والصدقات هم من أذن لهم ولي الأمر وحصلوا على ترخيص يسمح لهم، ويدخل فيهم مؤسسات الزكاة الحكومية كبيت الزكاة الكويتي ، والجمعيات الخيرية، والفرق التطوعية، والمبرات الخيرية.

وقال العنزي إنه يلزم من يتقلد جباية الزكاة أن يتحلى بالأخلاق الحميدة وأن يعطف على المحتاجين ويكون عونا لهم وأن يحفظ الأمانة ويؤديها على الوجه المطلوب.

المصدر: [illegible]/1951